ستجري اتصالات بين بغداد وانقرة لتهدئة الاجواء

دمشق تنفي أي دعم لعمل عسكري تركي في العراق

دمشق / وكالات

نفت الحكومة السورية ما نسبته وسائل إعلام الى الرئيس بشار الأسد بأن سوريا تدعم عملا عسكريا تركيا في العراق.

واعتبر وزير الاعلام السوري محسن بلال في تصريحات صحفية أن كلام الرئيس السوري قد حرف. مؤكداً إن سورية وتركيا لم تبحثا أي موضوع عسكري في هذا الخصوص وإن البلدين كانا متفقين اثناء محادثات القمة بين الرئيس بشار الاسد والرئيس عبد الله غول في انقرة مؤخراً على اعتماد الحلول السياسية لحل جميع مشاكل المنطقة.

كما كشف مصدر رسمي عن ان دمشق ستقوم خلال الأيام القليلة القادمة بإجراء اتصالات بكل من بغداد وأنقرة لتهدئة الأجواء بين العاصمتين والدخول في اتصالات دبلوماسية لحل المشكلة عن طريق الحوار.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد انتقد ما نسب للرئيس السوري من تصريحات حول تأييد التدخل العسكري التركي المحدود في شمالي العراق لوقف نشاطات مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي المحظور.

وقال طالباني إن العراق ليست له القدرة العسكرية لاخراج هؤلاء المقاتلين من اراضي اقليم كردستان العراق. واعتبر طالباني تصريحات الاسد بأنها "تجاوز خطير لكل الخطوط، وكان الأجدر بالرئيس السوري أن يقول ما قاله الأميركيون والأوروبيون من أنه يفضل الحل السياسي رغم تفهمه لموقف تركيا".

وكان الرئيس السوري قد اعتبر قبل ايام قليلة خلال لقائه مع نظيره التركي ان تدخلا تركيا محدودا لردع مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي يعتبر "أمرا مشروعا ومبررا".

و قد تراجع الاسد عن تلك التصريحات في وقت لاحق، داعيا إلى منح الحكومة العراقية مزيدا من الوقت لحل مشكلة وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

واشار طالباني إلى ان القوات المسلحة العراقية تعاني نقصاً في العدة والعدد وانها غير قادرة على اخراج مقاتلي حزب العمال من المناطق التي يتمركزون فيها، وهي مناطق جبلية وعرة ونائية في شمالي العراق، وقال: "ما نستطيعه هو ادانة هذه الأعمال، لكن لا تتوفر لدينا القوات الكافية لإرسالها الى جبال قنديل لإخراجهم منها".

كما انتقد نوايا انقرة في القيام بعملية عسكرية محتملة في تلك المناطق بالقول: "نعتقد أن العمل المسلح يسيء الى الديمقراطية في تركيا والى رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية. وهذا الأخير ظاهرة ديمقراطية جديدة تريد أن تبني مجتمعا تركيا جديدا فيه مكان لأكراد تركيا ولغيرهم من القوميات الموجودة في هذا البلد".

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قد دعا الحكومة العراقية الى اغلاق معسكرات حزب العمال الكردستاني التركي وتسليم قادة مقاتلي الحزب، وقال: "ما يرضينا هو اغلاق هذه المعسكرات تماما وللأبد وتسليم قادة الإرهابيين".

التركمان في كركوك متفائلون بصدوره

كهية: القرار رقم (٦) يعيد الاراضي والممتلكات في مقاطعتي ٣٩ و٦٣ إلى اصحابها

كركوك / المدى

قدم تحسين كهية رئيس لجنة تقصي الحقائق في لجنة تنفيذ المادة (١٤٠) وعضو مجلس محافظة كركوك توضيحات حول القرار رقم (٦) الصادر من لجنة التطبيع والمتعلق بإعادة الأراضي والممتلكات في المقاطعتين (٣٩و ٦٣)،ذات الغالبية التركمانية بكركوك وياتي ذلك في وقت تستمر فيه اللجنة العليا للتطبيع في اعمالها بكركوك بصرف التعويضات للمشمولين من الوافدين.

وقال كهية الى ان التركمان الشيعة تضرروا بكركوك وهم يستبشرون خيرا من صدور القرار رقم ٦ لانهم سيدعمون التطبيع الذي يعيد حقوقهم المغتصبة..

وبخصوص تفسير عبارة النفع العام التي وردت في القرار وأي المواقع تعتبر ضمن ذلك؟

النفع العام هو كل ما تستملكه الدولة من الأراضي والعقارات لخدمة أبنائها حيث من حق الحكومة استملاك الاراضي او العقارات بشرط ان لا يكون عن اكراه وان تقوم الحكومة بتعويض اصحابها بشكل مجز، لكن ما حصل في مناطق تسعين وحمزة لي ومقاطعتي(٣٩،٦٣) تبين انها لم تستملك للنفع العام وانما استملكت لأهداف سياسية وأهداف طائفية وقومية ونحن ذكرنا وأكدنا في قرارنا ما لم يستخدم لنفع فانها تتحرك ضمن هذه العقارات.

وعن كيفية تعويض أصحاب الأراضي التي استملكت للنفع العام؟

اوضح يعوض اصحاب الاراضي والعقارات بناء على القرار رقم (٢) من قرارات هيئة النزاعات الملكية ولكن هنالك الكثير من الاراضي لم يتم استملاكها وأخرى ليست لها علاقة بهيئة النزاعات الملكية وأكثرها سجلت باسم الدولة يمكن ارجاعها الى اصحابها الشرعيين مباشرة.

وبشأن الوقت الذي يدخل فيه القرار رقم(٦) حيز التنفيذ؟

قال كهية نحن اتخذنا القرار في اللجنة وعرضناه على دولة رئيس الوزراء نوري المالكي ونحن ننتظر مصادقته ومن ثم تنفيذه وتعميمه على وزارات ودوائر الدولة، ونحن بدورنا في لجنة التطبيع نتابع هذا القرار لأن تطبيقه سوف يحقق أمنية الكثير من أهالي منطقتي تسعين وحمزة لي المتضررين من سياسات النظام المباد وهي اراضٍ تعود للتركمان في كركوك.

وعن الذين استملكت اراضيهم وتم تعويضهم بمبالغ رمزية.

من ضمن طلباتنا من دولة رئيس الوزراء في القرار رقم (٦) إعفاء الذين استلموا مبالغ رمزية كتعويض عن اراضيهم المستملكة وان كانت هذه المبالغ التعويضية لم تكن تساوي حتى في حينها نصف ما يستحقه العقار، واذا صادق رئيس الوزراء على هذا القرار فانه سوف يتم إعفاؤهم من البدلات الرمزية.

مشيراً إلى أن لأهالي تسعين وحمزة لي أراض وعقارات خارج المنطقتين المذكورتين، ونحن بدورنا قد حصرنا هذه الأراضي ضمن المقاطعتين (٦٣،٣٩) وبالتالي اذا كانت الاراضي ضمن هاتين المقاطعتين فانها سوف تخضع لهذا القرار واذا كانت خارج اطارهما فانها لا تكون ضمن هذا القرار.

وعن البيوت والاراضي التي صادرها النظام المباد من اهالي المنطقتين وتم اعطاؤها للوافدين؟

يمكن ارجاعها الى اصاحبها الشرعيين مع طلبنا في القرار بتعويض عادل ومجزٍ لمن كان يسكن في العقار، نحن نعتبر ما حصل لأهالي تسعين وحمزة لي هو ظلم فاحش وقع عليهم حيث هجروا قسرا واكراها ونحن نعمل في هذه المرحلة على معالجة هذه المشكلة حيث ان قراراتنا تشمل المرحلين الى خارج المحافظة وتعويضهم ويمكن اثبات او استبيان المرحلين الى خارج المحافظة من خلال أوراقهم الثبوتية التي تثبت ترحيلهم وعلى ضوء هذا أيضاً شكلنا لجنة لدراسة القرار بتعويض المرحلين داخل المحافظة.

مؤكداً انه طالب بتعويض المتضررين لانهم تضرروا من سياسات النظام المباد وقد شكلت لجنة خاصة لدراسة هذا الموضوع.

هنالك من يقول ان القرار رقم (٦) ينهي او يساعد في حل الكثير من مشاكل هيئة النزاعات الملكية ويخفف عن كاهلهم، ماذا تقول بهذا الصدد؟

نعم هذا ما صرحنا به وهذا ما نراه وغيرها من القرارات التي سوف تصدر فهي تحل الكثير من المشاكل اذا نفذ هذا القرار كما تعلمون ان هنالك الآلاف او عشرات الآلاف من الدونمات تقع ضمن مقاطعتي(٦٣،٣٩) وهنالك الكثير من الدعاوى القضائية مرفوعة الى هيئة النزاعات الملكية يمكن مساعدتهم في حل هذه المشاكل، ونحن نأمل بان الهيئة تتعاون معنا في لجنة تنفيذ المادة(١٤٠) في حل تلك المشاكل وبالتالي يقدم اللجنة ما هو مطلوب لأهالي تسعين وحمزة لي لما تعرضوا لسياسات النظام المباد بشكل نأمل ان نتمكن من وضع آلية سريعة لحل هذه المشاكل.

جسدت عمق التلاحم الوطني

عشائر كربلاء في ضيافة اهالي الرمادي

كربلاء / الوكالات

وأضاف "لدينا قواسم مشتركة، والعراقيون ينتظرون من هذه الزيارة الكثير، لأنها تعني وحدة العراق، وقد وجدنا عند أهلنا في الانبار الكرم والضيافة، وكذلك قلوبا مفتوحة وهذا ما أفرحنا."

واصفا رجال الأنبار بأنهم "صمام أمان الوحدة الوطنية"، لأنهم "كسروا كل أبواق المؤامرات التي لم تنته بعد."

وعن أهداف الزيارة، قال الخزعلي "تهدف الزيارة إلى إيجاد تعاون أمني واقتصادي وثقافي؛ بسبب الحدود المشتركة بين محافظتي كربلاء والأنبار."

وأضاف "حيث بحثنا مع محافظ الأنبار عددا من القضايا منها ما يتصل وبالاعمار، وتأمين طريق الحج، وتأمين الصادرات السعودية إلى كربلاء وكذلك التبادل التجاري بين المحافظتين، وانسيابية وصول المواد الزراعية."

وأشار الخزعلي الى أنه "وجه دعوة للحكومة المحلية وشيوخ عشائر الأنبار ورجال الصحوة لزيارة كربلاء، لزيادة اللحمة بين أبناء الشعب العراقي." مبينا أنهم "قد استجابوا لهذه الدعوة، على أن تحدد في وقت لاحق."

من جهة اخرى اعتبر مسؤولون وشيوخ عشائر في محافظتي الأنبار وكربلاء زيارة وفد كربلاء إلى الانبار، السبت، بأنها رسالة وحدة وطنية بين أبناء الوطن الواحد، فيما ذكر محافظ الانبار أن محافظته أعدت العدة لحماية طريق حجاج بيت الله الحرام القادمين من المحافظات الجنوبية إلى نقطة عرعر الحدودية، وبإسناد من الجيش العراقي وقوات التحالف.

ووصف المحافظ مأمون سامي رشيد الزيارة بأنها "زيارة تاريخية تؤكد عمق الأخوة العراقية والوحدة التي حاول الأعداء تفتيتها."

> اعلن محافظ كربلاء عقيل الخزعلي إن وفداً رسمياً وعشائرياً زار مدينة الرمادي بمحافظة الأنبار، السبت، تلبية لدعوة من عشائر الأنبار ومسؤوليها للتباحث حول عدد من القضايا المشتركة، مشيرا الى أن هذه الزيارة هي الأولى من نوعها. وقال عقيل الخزعلي ان الوفد ضم رئيس مجلس محافظة كربلاء عبد العال الياسري وعدداً من أعضاء المجلس وأربعين شيخ عشيرة من كربلاء، ومجموعة من مراسلي القنوات الفضائية والصحف المحلية، وأن "زيارة مدينة الرمادي تأتي تلبية لدعوة من محافظ الانبار مأمون سامي رشيد ورئيس مجلس صحوة الانبار الشيخ أحمد أبو ريشة."

وأضاف "نحن على العهد باقون وان بيعتنا لآل البيت لن تتغير، وسندافع عن الحق ونسحق أنوف الظالمين."

من جهته اعتبر رئيس مجلس محافظة كربلاء عبد العال الياسري الزيارة "عنوانا لنبذ الطائفية والتفرقة وتعزيز أواصر الأخوة." وأضاف "حملنا صوت كربلاء معنا، صوت الحسين الثائر، الى أهالي الانبار الثوار لنقول لهم أننا معهم في ثورتهم ضد الإرهاب."

ووصف الزيارة بأنها "تأكيد لكل الدعوات التي قيلت أن أبناء الوطن الواحد يجب أن يتنقلوا بين مدن العراق بحرية وألا تكون هناك فوراق."

أما الشيخ أحمد أبو ريشة، رئيس مجلس صحوة الانبار، فقد قال إن "زيارة وفد كربلاء رسالة إلى كل من شكك بالوحدة الوطنية."

فيما قال مسؤول المكتب السياسي لصحوة الانبار ونائب محافظ الانبار الشيخ مؤيد إبراهيم الحميشي إن الزيارة "تمثل لأهالي الانبار ولصحوتها تلاحما مصيريا، فنحن نعيش تحت سقف واحد ونعمل يدا بيد من اجل العراق"

وزاد "فالعراق واحد لا يمكن تجزئته، وسنواجه معا كل من يحاول أن يدس السم في كأس العراق."

محافظ كربلاء الأسبق وشيخ عشيرة بني أسد في كربلاء،الشيخ علي عبد الحسين كمونة، اعتبر أن الزيارة "خطوة نحو تحقيق المصالحة الوطنية، ودليلا على إن هناك روابط تاريخية تمتد إلى مئات السنين بين عشائر الأنبار وكربلاء وكل عشائر العراق من جانب آخر."

من جهة أخرى وعد محافظ الانبار بأن موسم الحج هذا العام "لن يكون كسابقه ولن نسمح للإرهابيين بالتعرض للحجاج أو أي مواطن عراقي انطلاقا من الانبار."

قضاة وباحثون عراقيون ينفون وجود "ظاهرة" الطلاق لأسباب طائفية

البصرة / وكالات

نفى قضاة وباحثون اجتماعيون حدوث "ظاهرة" الطلاق في العراق على اسس طائفية او مذهبية وبينوا ان أسباب حالات الطلاق في العراق هي اقتصادية، اجتماعية او عدم تفاهم بين الجانبين.

فقد بين السيد رحيم العكيلي قاضي بداءة الكرادة ان اغلب حالات الطلاق التي مرت بالمحكمة تعود لاسباب اقتصادية بحتة، وكذلك نتيجة البطالة التي يعاني منها الشباب، فضلا عن وجود خلافات عائلية خاصة.

ويضيف العكيلي، وهو عضو اللجنة القانونية في بيت الحكمة، مبينا ان اهم الاسباب التي تؤدي الى ارتفاع حالات الطلاق هي "اقتصادية و اجتماعية"، كأن يكون الزوج ساكنا في دار اهله مع ابيه وامه واخوانه واخواته. هذا السكن الجماعي يولد حالة من الاحتكاك المباشر ويؤدي الى مشاكل عائلية.

وقال إن حالات الطلاق على اسس مذهبية او طائفية، مثل مسلم سني الطلق زوجته لانها شيعية او العكس "نادرة جدا ولا تشكل ظاهرة، وربما تعود اسبابها للتطرف."

وكانت صحف عربية قد نقلت عن تقارير " من داخل العراق " وجود ظاهرة الطلاق لأسباب طائفية.

لكن الباحث الاجتماعي ضياء الجصاني اوضح بانه من المتابعين والباحثين في شأن الطلاق الذي يستند على اسس طائفية او مذهبية، ومن خلال التحري "تبين له انه ليست هناك ظاهرة من هذا النوع، لا في بغداد ولا في المحافظات "وان ما يشاع عبر بعض وسائل الاعلام "غير دقيق وغير صحيح."

ودعا الجصاني الاعلاميين للاطلاع على سجلات المحاكم ليروا باعينهم "عدم وجود طلاق على اسس مذهبية او طائفية." وقال المحامي طارق حرب رئيس جمعية الثقافة القانونية العراقية أقر بوجود حالات طلاق "لاسباب طائفية"، "محدودة جدا، وتكاد لا تذكر، وان وجدت فانها محصورة في الفترة من أواخر عام ٢٠٠٥ وحتى بداية عام ٢٠٠٦، اما الان فأنها غير موجودة."

واضاف حرب ان المحاكم العراقية تبذل جهدها من اجل منع وقوع كل حالات التفريق، وتضطر احيانا لتأجيل الجلسات لمنح الطرفين الوقت الكافي للتفكير او العدول عن طلب الطلاق، لكنها تضطر في النهاية لطرحها على المحكمة المختصة" لاصدار حكم التفريق بسبب اصرار الزوج او الزوجة او ذويهم. وأكد حرب أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وراء معظم حالات الطلاق في العراق.

ومن جانب آخر كشف رائد النعيمي "قاضي تحقيق بالرصافة" انه من خلال تطبيقه في المحاكم العراقية وجد بأن التهجير الطائفي وعدم تمكن الزوج من اقامة دار شرعية تمكنه من طلب المطاوعة عند رفض الزوجة مرافقته اصبح وسيلة "رخيصة امام ضعاف النفوس من المحامين " للمطالبة بالتفريق واجبار الزوج على التفريق عن طريق اقامة دعوى التفريق في محاكم تقع في مناطق يتعذر على الزوج دخولها لاسباب معروفة.